

ورقة تحليلية

التجارة الخارجية والمعوقات التي تواجهها

خلال الثلث الأول من عام 2011

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مديرية السياسات والاستراتيجيات

30/6/2011

## تطور التجارة الخارجية خلال الثلث الاول من عام 2011

### أولاً- التجارة الخارجية

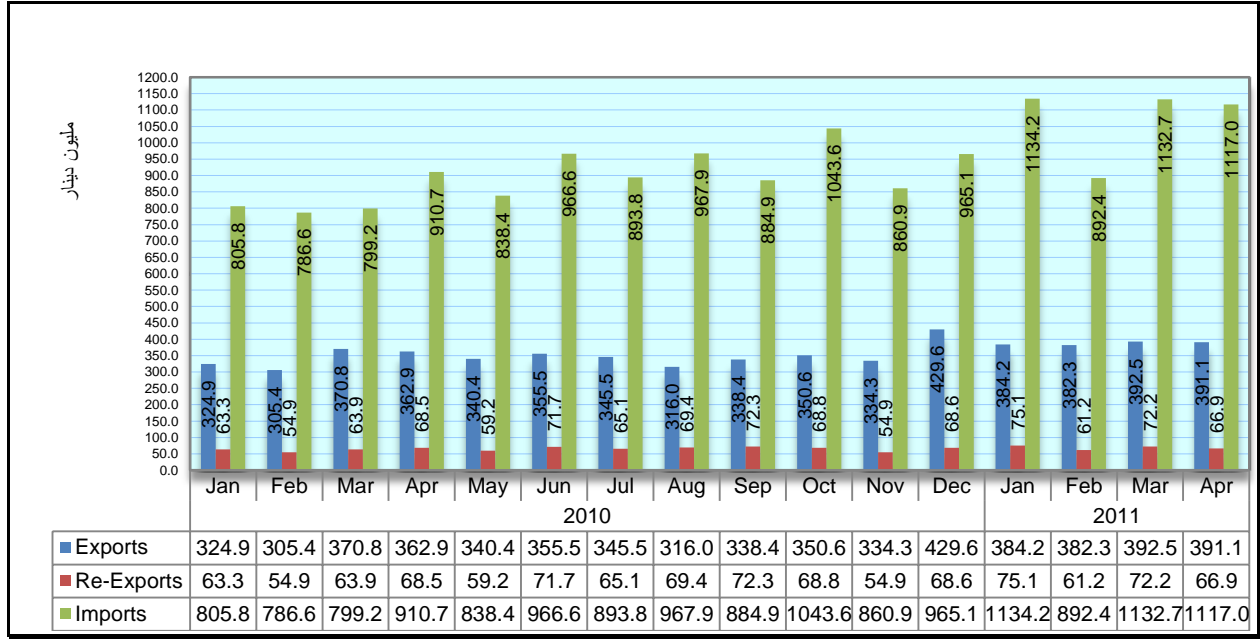
سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية + المستوردات) ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع مقداره (1364.1) مليون دينار أو ما نسبته (18.6%) خلال الثلث الاول من عام 2011 مقارنة بارتفاع قدره (14.3%) خلال نفس الفترة من العام 2010، ليصل إلى (5711.8) مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع قيمة كل من الصادرات الوطنية بنسبة (13.8%) لتصل إلى (1550.1) مليون دينار، وقيمة المستوردات بنسبة (20.5%) لتبلغ (4161.7) مليون دينار وفقاً لما هو موضح في الجدول التالي.

### تطور التجارة الخارجية خلال الثلث الاول من عام 2011

المؤشر/البند	الثلث الاول(2010)	الثلث الاول(2011)	معدل النمو (%)	التغير بالقيمة المطلقة
الصادرات الكلية	1613.4	1825.5	↑13.1	212.1
الصادرات الوطنية	1362.5	1550.1	↑13.8	187.6
المعاد تصديره	250.9	275.4	↑9.8	24.5
المستوردات	3454.6	4161.7	↑20.5	707.1
الميزان التجاري	-1841.2	-2336.2	↑26.9	495.0

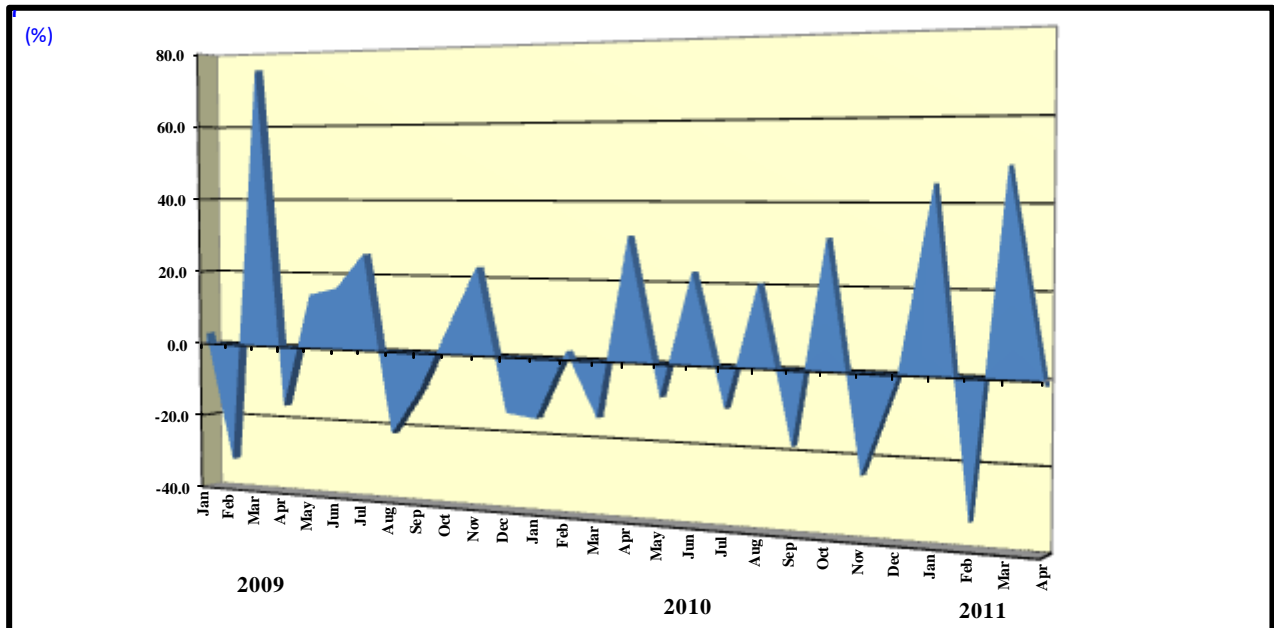
وترتيباً على هذه التطورات، فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات خلال الثلث الاول من عام 2011 لتصل إلى (37.2%) مقارنة مع ما نسبته (39.4%) خلال الفترة ذاتها من عام 2010، ويعود ذلك إلى تسارع معدلات النمو الشهرية المسجلة في قيمة المستوردات منذ بداية العام 2011، في حين أن نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات خلال فترة المقارنة سجلت ما نسبته (43.9%) مقارنة بما نسبته (46.7%) خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وتجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة الخارجية شكل ما نسبته (77.6%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010.

## التطور الشهري للتجارة الخارجية خلال عام 2010 والثالث الاول من عام 2011



وفي ضوء التطورات المذكورة أعلاه، شهد عجز الميزان التجاري خلال الثالث الاول من عام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (26.9%) عن مستواه المتحقق خلال الفترة المقابلة من عام 2010، ليصل إلى (-2336.2) مليون دينار، ويلاحظ ان حدة الارتفاع المسجل في الميزان التجاري قد ارتفعت بنسب ملموسة وذلك مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة ذاتها من عام 2010، ويعزى ذلك الى زيادة الارتفاع في قيمة المستوردات والبالغة (20.5%) خلال الفترة قيد المقارنة بشكل يفوق الارتفاع المسجل في قيم المستوردات والتي لم تتعدى (10%) خلال الثالث الاول من عام 2010.

## معدلات التغير الشهرية للميزان التجاري خلال عامي 2009-2010 والثالث الاول من عام 2011



## □ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية خلال الثلث الاول من عام 2011 نمواً بلغ (13.1%) مقارنة بمستواها خلال نفس الفترة من العام 2010، لتصل إلى (1825.5) مليون دينار. كما ويلاحظ ان وتيرة النمو المتحقق في قيم الصادرات الكلية قد زادت حديثها خلال الفترة قيد الدراسة مقارنة بالنمو المسجل للصادرات الكلية خلال الثلث الاول من عام 2010 والبالغ ما نسبته (2.9%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية لتصل الى (1550.1) مليون دينار، اي بزيادة مقدارها (13.8%) خلال الفترة قيد الدراسة، اضافة الى ارتفاع قيمة المواد المعاد تصديره لتصل الى (275.4) مليون دينار مقابل (250.9) مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2010، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ (9.8%) مقابل انخفاض بلغت نسبته (33.1%) خلال الفترة ذاتها من العام 2010.

فيما يلي استعراض لأبرز التطورات التفصيلية التي شهدتها الصادرات خلال الثلث الاول من عام 2011 مقارنة مع ذات الفترة من عام 2010:

### 1. التركيب السلعي للصادرات الوطنية

ما زالت الألبسة تحافظ على الترتيب الاول من حيث القيمة وتزايد الأهمية النسبية من إجمالي الصادرات الوطنية، فقد ارتفعت الصادرات من الألبسة بنسبة (8.0%) خلال الثلث الاول من عام 2011، لتصل إلى (201.6) مليون دينار، مشكلة ما نسبته (13.0%) من إجمالي قيمة الصادرات الوطنية مقارنة بما نسبته (13.7%) خلال نفس الفترة من عام 2010، ويعزى هذا التطور

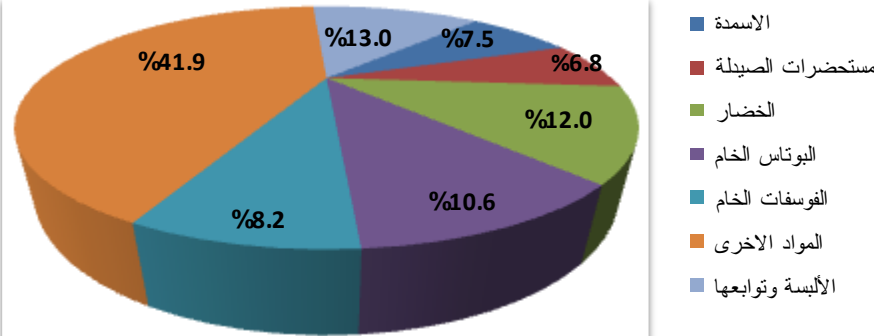
الى ارتفاع حجم صادرات الالبسة من المناطق الصناعية المؤهلة الى السوق الامريكي.

ارتفعت قيمة صادرات الخضار والفواكه خلال الثلث الاول من عام 2011 بنسبة (12.0%)، لتصل إلى (186.1) مليون دينار، مشكلة بذلك ثاني اهم السلع

المصدرة بعد الالبسة وتوابعها، ولتساهم بما مقداره (1.3) نقطة مئوية بارتفاع النمو المسجل في إجمالي قيمة الصادرات الوطنية، ويشير هذا الارتفاع الى عودة الثقة بالمنتجات الزراعية الاردنية في الاسواق الخارجية وخاصة السوق الخليجي الذي يعتبر السوق الرئيسي لهذه المنتجات.

ارتفاع قيمة صادرات البوتاس خلال الفترة قيد الدراسة من العام 2011 بنسبة (34.3%)، لتصل إلى (164.3) مليون دينار، والذي جاء منسجماً مع الارتفاع المتحقق في الكميات المنتجة من البوتاس والذي بلغت نسبته (54.2%) خلال الفترة قيد الدراسة وذلك لتلبية ارتفاع الطلب الخارجي، ولتعويض الانخفاض في أسعار البوتاس والذي بلغ (11.9%)

الأهمية النسبية للصادرات خلال الثلث الاول من عام 2011

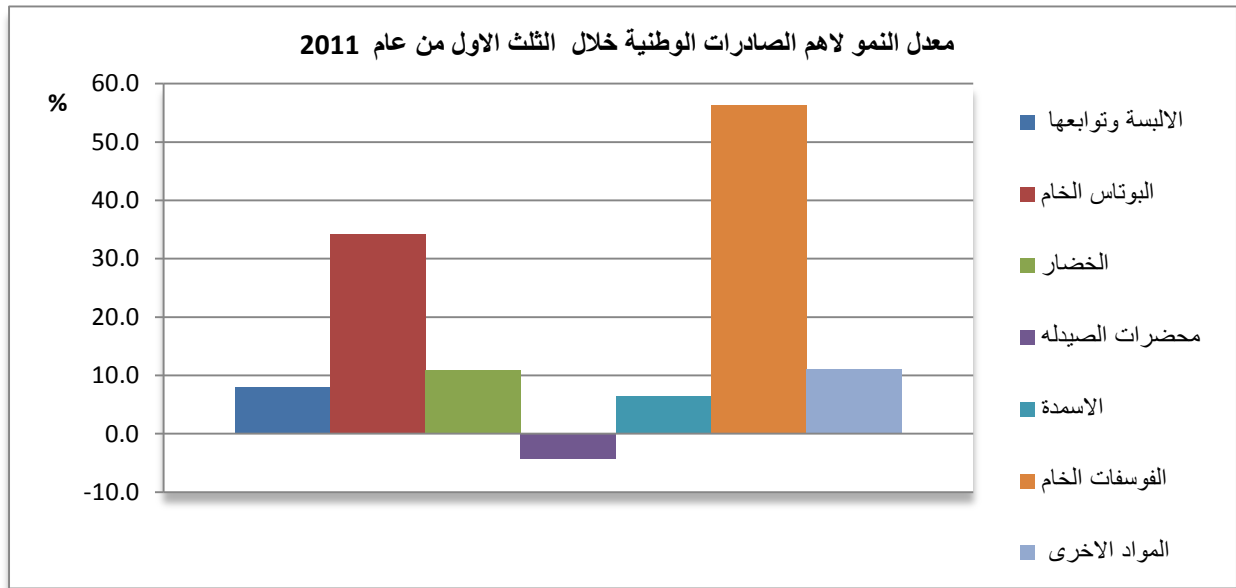


خلال الفترة قيد الدراسة، مساهمة بذلك بارتفاع النمو المسجل في إجمالي قيمة الصادرات الوطنية بنحو (3.1) نقطة مئوية، وباهمية نسبية بلغت (10.6%) مقابل (9.0%) خلال الفترة ذاتها من عام 2010.

ما زالت وتيرة النمو المسجلة في قيم صادرات الفوسفات تشهد تزايداً، حيث وصلت الى (126.8) مليون دينار، مسجلة نمواً بلغت نسبته (56.4%) خلال الفترة قيد الدراسة مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2010، ومن الجدير بالذكر ان الارتفاع المسجل في صادرات الفوسفات منذ بداية العام الحالي يشير الى ان هناك اتجاهاً تصاعدياً في اسعار الفوسفات، وقد جاء ذلك مواكباً للارتفاع الذي سجل لاسعار وكميات الانتاج من الفوسفات بنسبة (21.1%) لكل منهما.

ارتفعت قيمة صادرات الأسمدة بنسبة (6.4%)، أي ما مقداره (7.0) مليون دينار، لتصل إلى (116.3) مليون دينار خلال الثلث الاول من عام 2011، وجاء ذلك منسجماً مع الزيادة في كميات الانتاج والتي بلغت (34.2%) نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للأسمدة وعليه فإن الأهمية النسبية للأسمدة بلغت (7.5%) خلال الثلث الاول من عام 2011 مقابل (8.0%) خلال نفس الفترة من عام 2010.

انخفضت قيمة صادرات مستحضرات الصيدلة خلال الفترة قيد الدراسة بنسبة (4.3%)، لتصل إلى (106.1) مليون دينار، مساهمة بذلك بالتخفيف من النمو المسجل في إجمالي قيمة الصادرات الوطنية بنحو (-0.4) نقطة مئوية. لتشكل أهميتها النسبية (6.8%) خلال الثلث الاول من عام 2011 مقارنة بما نسبته (9.3%) خلال نفس الفترة من عام 2010، وهذا الانخفاض جاء نتيجة التراجع المتحقق في الكميات المنتجة منها نتيجة لانخفاض الطلب الخارجي عليها خلال الفترة قيد الدراسة.

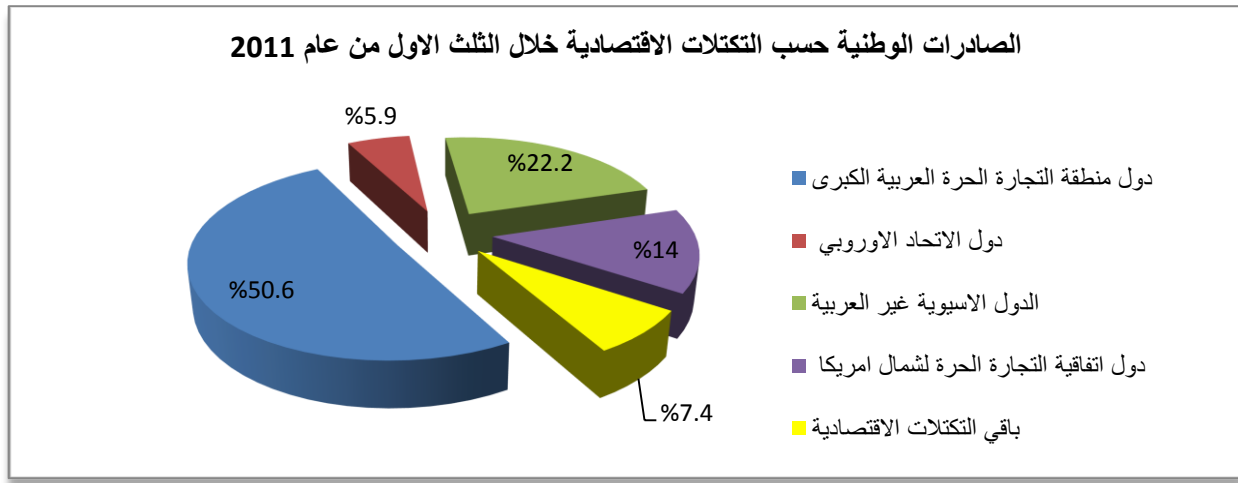


انخفضت قيمة صادراتنا من الورق ومصنوعاته بنسبة (6.0%) خلال الفترة قيد الدراسة لتصل إلى (44.7) مليون دينار خلال الثلث الاول من عام 2011، ومن الجدير بالذكر أن السوق العراقي يستحوذ على (28%) من صادراتنا من الورق.

وتجدر الإشارة هنا ان صادراتنا من (الالبسة ونوابعها، البوتاس الخام، الاسمدة، مستحضرات الصيدلة) شكلت (38.0%) من اجمالي الصادرات خلال الثلث الاول من العام الحالي، في حين شكلت (38.8%) خلال الفترة ذاتها من العام 2010.

## 2. التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

يلاحظ بأن العراق يأتي بالمرتبة الأولى بنسبة (19.1%) من إجمالي قيمة الصادرات الوطنية أو ما قيمته (296.1) مليون دينار، كما ويلاحظ هنا أنه في حال استثناء قيمة الصادرات الوطنية للعراق خلال الثلث الاول من عام 2011



والتي نمت بنسبة (28.6%) خلال الفترة قيد الدراسة، فإن معدل نمو الصادرات الوطنية سيبلغ ما نسبته (10.7%)، وعليه فإن السوق العراقي سجل (4.8) نقطة مئوية من اجمالي النمو المتوقع خلال الثلث الاول من عام 2011، الأمر الذي يعكس استمرار تركيز الصادرات الوطنية في السوق العراقي، وتأتي الولايات المتحدة بالمرتبة الثانية بنسبة (13.5%) أو ما قيمته (208.5) مليون دينار، وجاء السوق الهندي بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.0%) أو ما قيمته (155.6) مليون دينار، فيما احتل السوق السعودية المرتبة الرابعة بنسبة (8.6%) من إجمالي الصادرات الوطنية أو ما قيمته (132.8) مليون دينار.

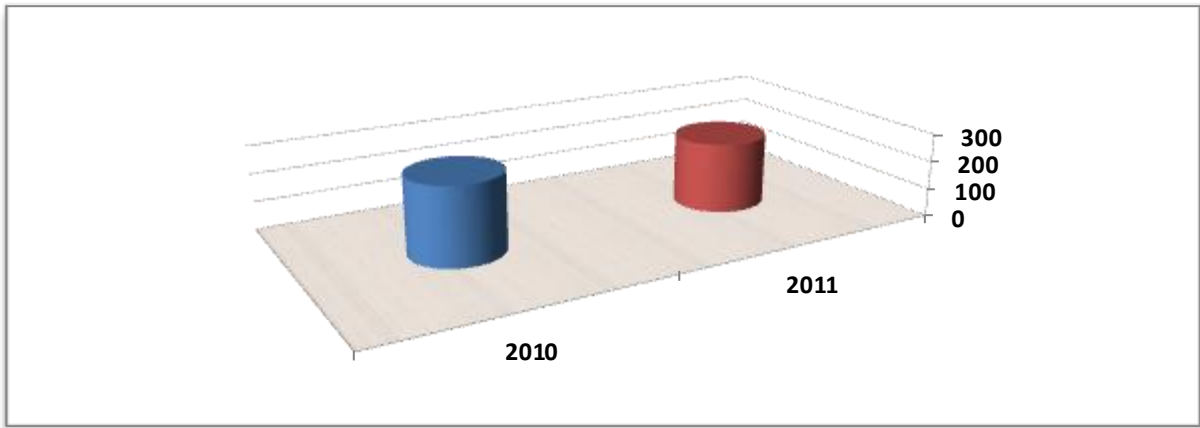
وعليه فقد شكلت مجموع الصادرات الى (العراق، الولايات المتحدة، الهند، السعودية) مجتمعة ما نسبته (51.2%) من مجموع قيمة الصادرات الوطنية خلال الثلث الاول من عام 2011.

## □ المعاد تصديره

شهد قطاع اعادة التصدير نمواً بلغت نسبته (9.8%) خلال الثلث الاول من عام 2011 بالمقارنة مع مستواها خلال نفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى (275.4) مليون دينار، مما يشير الى ازدياد مساهمته في معدل نمو اجمالي الصادرات، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع المعاد تصديره للسعودية بنسبة (34.6%)، اضافة الى ارتفاعه للدول الاسيوية غير العربية، اذ تشير البيانات الى ارتفاع حصة كل من اسرائيل، الصين الشعبية، تركيا بنسبة (389.2%)، (574.2%)، (173.3%) على التوالي، وقد

جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع قيمة العديد من السلع المعاد تصديرها، وانخفاض البعض الآخر والتي من أبرزها اللؤلؤ الطبيعي والحلي المقلدة التي ارتفعت بنسبة (40.9%)، والآلات والاجهزة والادوات الآلية واجزاءها والتي ارتفعت من (39.2) مليون دينار إلى (46.4) مليون دينار خلال الثلث الاول من عامي 2010 و 2011 على التوالي مسجلة بذلك ارتفاع مقداره (18.5%)، كما وارتقت قيمة المعاد تصديره من مادة الحديد ومصنوعاته من (6.7) مليون دينار خلال الثلث الاول من عام 2010 الى (14.5) مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2011، مسجلةً بذلك معدل نمو بلغ (115.8%).

المعاد تصديره خلال الثلث الاول من عامي 2010 و 2011 مليون دينار



#### المستوردات

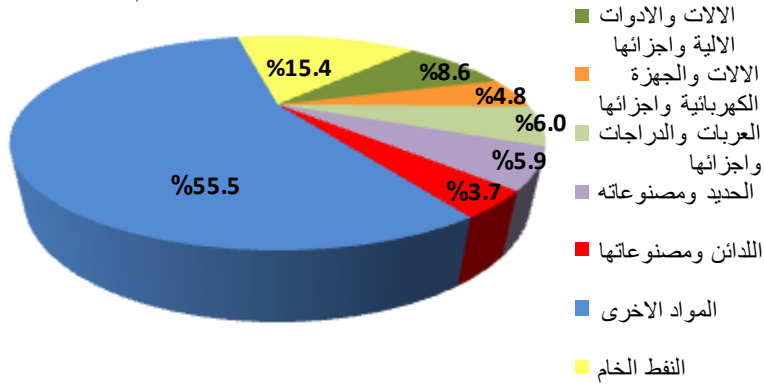
سجلت المستوردات خلال الفترة قيد الدراسة من عام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (20.5%) أو ما مقداره (707.1) مليون دينار مقارنة بمستواها خلال نفس الفترة من العام 2010، لتصل إلى (4161.7) مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة المستوردات من النفط الخام بنسبة (46.4%)، والحديد ومصنوعاته بنسبة (39.4%)، واللدائن ومصنوعاتها بنسبة (25.1%)، والآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة (15.9%)،

فيما يلي استعراض لأبرز التطورات التفصيلية التي شهدتها المستوردات خلال الثلث الاول من عام 2011 مقارنة مع ذات الفترة من عام 2010:

#### 1. التركيب السلعي للمستوردات

احتلت مستوردات المملكة من النفط الخام المرتبة الأولى حيث وصلت إلى (640.6) مليون دينار مسجلة نمواً بنسبة (46.4%) خلال الفترة قيد الدراسة، وبأهمية نسبية بلغت (15.4%) من إجمالي المستوردات. وعليه، فإن المستوردات النفطية تكون قد ساهمت في الارتفاع

الاهمية النسبية للمستوردات خلال الثلث الاول عام 2011



المسجل في إجمالي قيمة المستوردات بما مقداره (5.9) نقطة مئوية، ويعود ذلك إلى الارتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط مما أدى إلى رفع فاتورة المستوردات النفطية، إذ سجل سعر برميل النفط حوالي (118) دولار خلال شهر نيسان 2011.

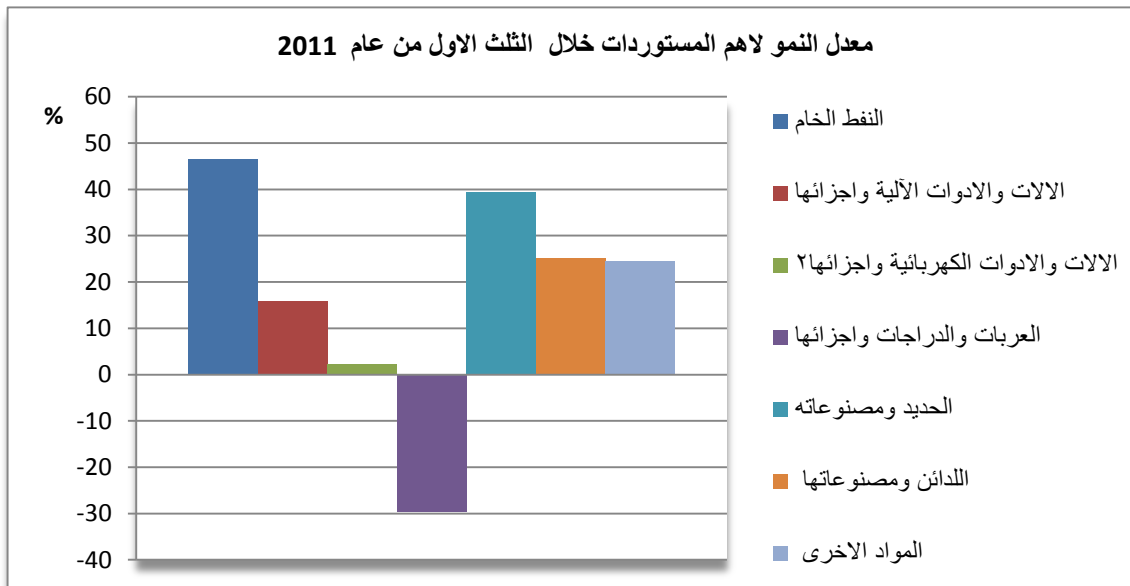
ارتفعت قيمة مستورداتنا من الآلات والادوات الآلية واجزائها بنسبة (15.9%) لتبلغ (358.4) مليون دينار خلال الثلث الاول من عام 2011، الأمر الذي ساهم في الارتفاع في النمو المسجل في إجمالي المستوردات بنحو (1.4) نقطة مئوية

انخفضت قيمة المستوردات من السيارات الصغيرة بنسبة (29.6%)، لتبلغ (249.6) مليون دينار، مع انها شكلت ثلث اهم المستوردات متأثرة بذلك بقرار الحكومة بفرض رسوم جمركية على السيارات الهجينة إضافة إلى تحديد عمر السيارة بحيث لا تزيد عن (10) سنوات وحظر استيراد رؤوس القاطرات التي مضى على صنعها أكثر من سنة، ومن المعلوم أن لهذا القطاع دور مهم في النشاط الاقتصادي بشكل عام من حيث ارتفاع نسبة مساهمته في حركة التجارة الخارجية، إضافة إلى ما يتضمنه من أنشطة اقتصادية فرعية أخرى، وما يضمه هذا القطاع من قطاعات فرعية تتكامل معه مثل تلك المتعلقة بتجارة السيارات وقطع الغيار وغيرها، وعليه فإنه يساهم بذلك بالتخفيف من النمو المسجل في إجمالي الارتفاع المسجل في قيمة المستوردات بنحو (3.0) نقطة مئوية.

ارتفعت قيمة المستوردات من مادة الحديد بنسبة (39.4%) لتصل إلى (244.8) مليون دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الحديد في بلد المنشأ، ليساهم بما مقداره (2.0) نقطة مئوية في النمو المسجل في إجمالي المستوردات.

ارتفعت قيمة المستوردات من الأقمشة بنسبة (32.9%) خلال الثلث الاول من عام 2011، لتصل إلى (65.3) مليون دينار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع جاء منسجماً مع الارتفاع المسجل في صادرات المناطق الصناعية المؤهلة، مساهمة بذلك في الارتفاع المسجل في إجمالي قيمة المستوردات بما مقداره (0.6) نقطة مئوية

ارتفعت قيمة المستوردات من الآلات والمعدات الكهربائية بنسبة (2.2%) لتبلغ (201.3) مليون دينار خلال الثلث الاول من عام 2011، الأمر الذي ساهم في الارتفاع في النمو المسجل في إجمالي المستوردات بنحو (0.1) نقطة مئوية، اما الاسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع مقارنة مع انخفاض قدره (6.0%) خلال الفترة ذاتها من عام 2010، فتعود الى وفرة هذه الاجهزة في السوق الاردني نتيجة لوجود مخزون من العام الذي سبقه نتيجة لاستيراد كميات كبيرة آنذاك.



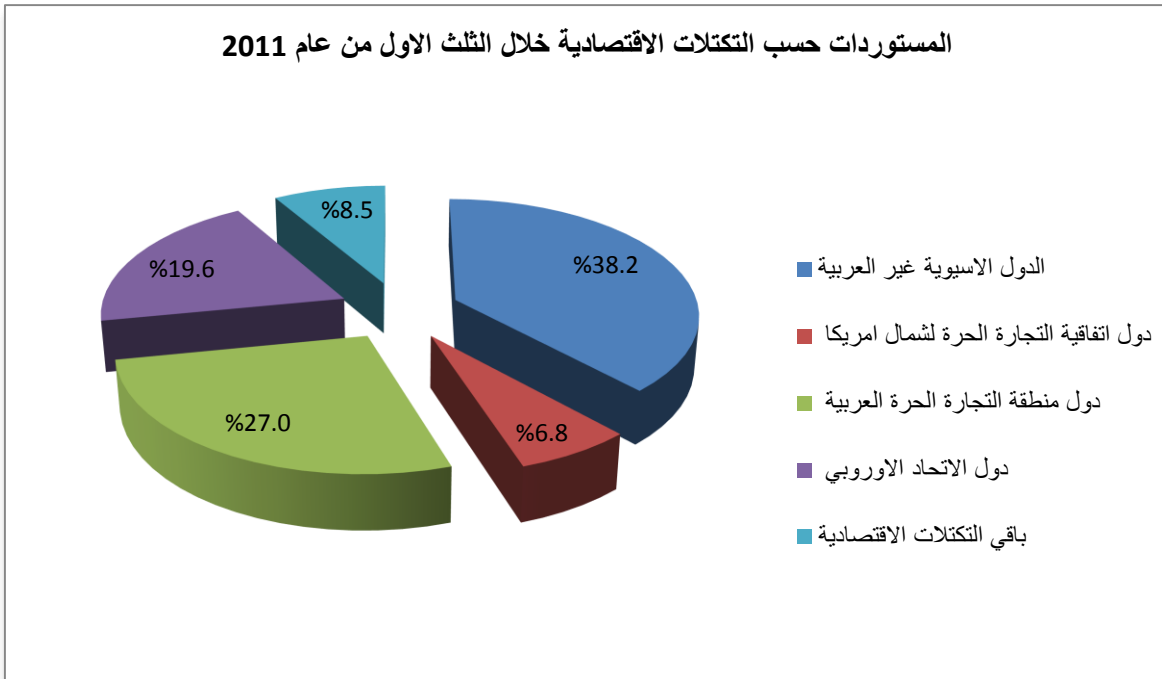
تراجعت قيمة المستوردات من قطع الطائرات خلال الفترة قيد الدراسة بنسبة (96.6%) لتصل إلى (44.1) مليون دينار، الأمر الذي ساهم في النمو المسجل في إجمالي المستوردات بنحو (0.6) نقطة مئوية.

ارتفعت قيمة المستوردات من السكر خلال الثلث الأول من عام 2011 ما نسبته (35.4%) لتصل إلى (63.9) مليون دينار، مساهمة في الارتفاع المسجل في إجمالي قيمة المستوردات بما مقداره (0.5) نقطة مئوية، وجاء هذا الارتفاع تلبية لاحتياجات السوق المحلي وخصوصاً الصناعات التي يمثل السكر احد مستلزمات الانتاج.

وتجدر الإشارة هنا ان كلفة المواد الغذائية المستوردة بلغت (15.4%) من اجمالي المستوردات خلال الفترة قيد الدراسة.

## 2. التوزيع الجغرافي للمستوردات

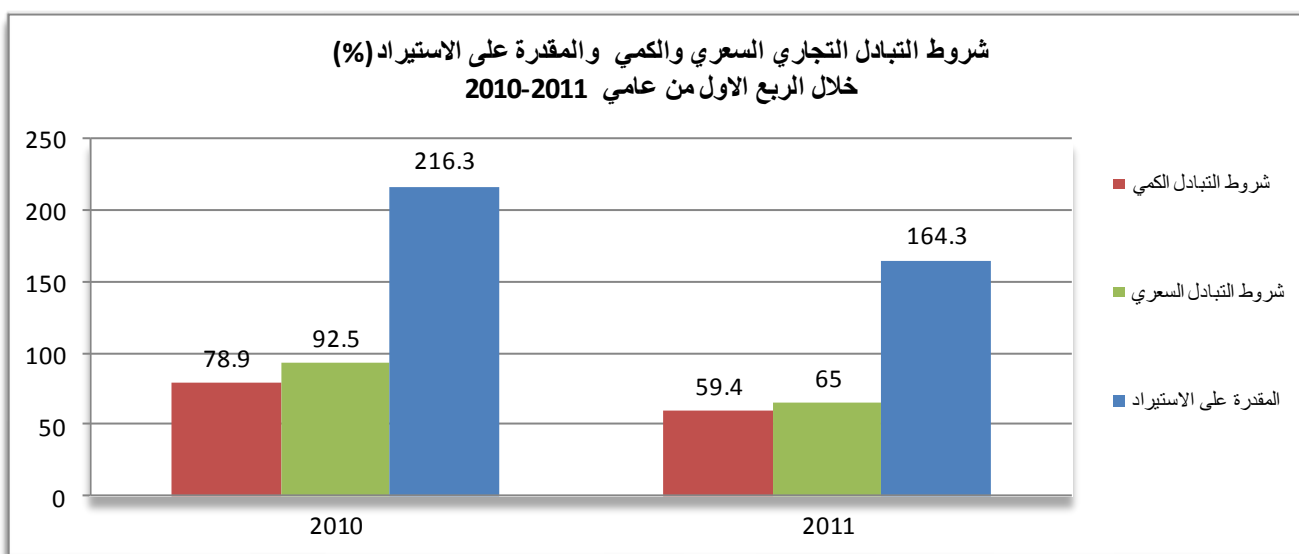
يلاحظ بأن السوق السعودي يحتل المرتبة الأولى بواقع (24.5%) من قيمة المستوردات، وبقية (1018.3) مليون دينار، تأتي الصين بالمرتبة الثانية بقيمة (407.3) مليون دينار، أو ما نسبته (9.8%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة بلغت (243.3) مليون دينار أو ما نسبته (5.8%)، والسوق الألماني بالمرتبة الرابعة بقيمة (209.4) مليون دينار، أو ما نسبته (5.0%) من اجمالي قيمة المستوردات.



وعليه فقد شكلت مجموع المستوردات من (السعودية، الصين الشعبية، الولايات المتحدة، ألمانيا) مجتمعة ما نسبته (45.1%) من مجموع قيمة المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2011.

## ثانياً- شروط التبادل التجاري

شهدت شروط التبادل التجاري خلال الربع الاول من عام 2011 تراجعاً ملحوظاً لغير صالح الاقتصاد الأردني، ويظهر ذلك من خلال مؤشر التبادل التجاري السعري، والذي يمثل الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستوردات، فقد انخفض هذا المؤشر خلال الربع الاول من عام 2001 بمقدار (27.5) نقطة مئوية عما كان عليه خلال نفس الفترة من العام السابق، ليصل الى (65.0) نقطة، ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع الذي شهدته اسعار الصادرات مقابل النمو في اسعار المستوردات، فقد تراجعت أسعار الصادرات بنسبة (7.1%) خلال الربع الاول من عام 2011 مقارنة مع نمو أسعار المستوردات بنسبة (55.1%) خلال نفس الفترة من العام ذاته، وهذا من شأنه ان يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للصادرات الوطنية التي بلغت خلال الربع الاول من عام 2001 ما نسبته (164.3%) وبانخفاض مقداره (52) نقطة مئوية عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2010. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع اسعار المستوردات بنسبة تفوق اسعار الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة. ومن الجدير ذكره، ان كل دينار صادرات يقابله (1.54) دينار مستوردات خلال الربع الاول من عام 2011 أي ان النسبة (1.54:1) دينار، في حين انها كانت خلال نفس الفترة من عامي 2009 وعام 2010 (0.83:1) و (1.08:1) وعلى التوالي، الامر الذي يزيد من كلفة المستوردات وحجم الفاتورة للمستوردات.



## ثالثاً- المعوقات التي تواجه قطاع التصدير في الاردن :

- 1) المنافسة الحادة في الأسواق الخارجية والتي تمتاز منتجاتها بأسعار رخيصة نسبياً.
- 2) ارتفاع تكلفة نقل المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، وتقلب اسعارها باستمرار وخاصة البحرية منها، اضافة الى ارتفاع رسوم وأجور خدمات الموانئ.
- 3) فرض رسوم عبور في بعض الدول المجاورة، مما يجعل سعر المنتجات الأردنية غير منافس أمام المنتجات الواردة من الدول الأخرى.
- 4) يوجد اختلاف بين المواصفات والمقاييس المطبقة في الأردن عن تلك المستخدمة في الدول الأخرى، وتستخدم مواصفة قياسية وطنية في الدول التي تعتمد مواصفات عالية، مما يشكل عائقاً بالنسبة للتصدير إلى هذه الدول.
- 5) عدم توفر إمكانيات الإدارة التسويقية، اضافة الى نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة دولياً.
- 6) ضعف النشاط الخاص بالبحث والتطوير والتكنولوجيا قياساً بالدول الأخرى.
- 7) عدم القدرة على المنافسة نتيجة تدني طريقة التصنيع.
- 8) تركيز الجهود على السوق المحلية على حساب الأسواق الخارجية.

## □ مقترحات تساهم في التغلب على معوقات التصدير :

- 1) الارتفاع بمستوى المنتجات الأردنية من ناحية الجودة ومطابقتها للمواصفات العالمية كي تتمكن هذه المنتجات من إثبات وجودها في الأسواق، إذ أن أحد العوامل الرئيسية لتحسين الجودة والإنتاج بأسعار منافسة يمكن أن يكون من خلال استقطاب المستثمرين الأجانب للمشاركة في تطوير الصناعات الأردنية القائمة أو الاستثمار في صناعات جديدة، وذلك من خلال نقل خبراتهم في الإنتاج والتسويق والإدارة.
- 2) التركيز على الصناعات التي يتمتع فيها الاردن بميزات نسبية، مثل الصناعات الكيماوية وخاصة تلك التي تعتمد كلياً أو جزئياً على الخامات المحلية، والبناء على القطاعات التي أثبتت قدرة خاصة في مجال التصدير كالأسمدة والمبيدات والأدوية والصناعات الاستراتيجية. فالصناعات الدوائية تعتبر من الصناعات الهامة التي تمكّن إنتاجها من اختراق أسواق عالمية تتواجد فيها منتجات منافسة كثيرة. وتشكل صادرات هذه الصناعة حوالي 85% من إجمالي إنتاجها، وبالتالي لا بد من تطويرها وتحسينها.
- 3) تعتبر صناعات الألبسة من الصناعات الواعدة التي تمكنت من التصدير إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة، خاصة تلك التي نشأت في المناطق الصناعية المؤهلة، وهي صناعات قائمة على العمال بشكل أساسي. ولا بد من استمرار هذه الصناعات بتحسين القيمة المضافة لإنتاجها من خلال برامج التأهيل والتدريب.
- 4) تنشيط عملية التسويق الخارجي بواسطة تعزيز مكاتب التمثيل التجاري المتواجدة خارج الاردن وفتح أخرى في أسواق محتملة، إضافة إلى وضع الأشخاص المؤهلين لتطوير وتوسيع التبادل التجاري بين الاردن والدول التي يتواجد بها مثل تلك المكاتب، والقيام بحملات إعلامية على نطاق واسع ومكثف لتسويق الاردن في مجالات الاستثمار والسياحة والصناعة. وإنشاء شركات أردنية متخصصة على غرار بيوت التصدير اليابانية والهندية، لتصدير السلع الأردنية إلى مختلف أنحاء العالم.

- 5) الاستفادة من الأسواق غير التقليدية التي أعطت الصادرات الأردنية حرية الدخول إليها، من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية للاستفادة من العمق الكبير الذي تتميز به هذه الأسواق مثل السوق الأمريكي.
- 6) بناء قاعدة إنتاجية صناعية تصديرية تراعي قبل تأسيسها احتياجات الأسواق العالمية من السلع والمنتجات وفي نفس الوقت تراعي احتياجات السوق المحلي بإحلال منتجاتها للسلع المستوردة.